مجلة الجامعة اليمنية

مجلة علمية محكمة – نصف سنوية – تصدرها الجامعة اليمنية

العدد السابع – يونيو 2022

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الله محمد يايه

مدير التحرير

أ.د. علي اليزيدي الحاوري

التدقيق اللغوي

د. رصين صالح الرصين

الهيئة الاستشارية

- أ.د. عبدالباري الشرجبي
- أ.د. سعيد الحميري
- أ.د. مطهر علامة
- أ.د. حسن ثابت فرحان
- أ.د. عبدالحميد مانع الصيح
- أ.د. أحمد محمد يفاعة
- أ.د. عبدالله السنفي
- أ.د. محمد الخامس المخلافي
- أ.د. عبد الكريم الطير
- أ.د. طلال عبدالرزاق الكوري
- أ.د. محمد أحمد بامشموس
- أ.د. محسن الحمزي
- أ.د. نجيب علي المقطري
- أ.د. سنان غالب المرهضي
- أ.د. شرف عبد الحق الحمدي
- أ.د. ماجد علوان الشرجبي
- أ.د. بشير أحمد العفيري

هيئة التحرير

- أ.د. إبراهيم الشرفي
- أ.د. فاضل علي السنباني
- د. عبدالرحمن محمد الهادي
- د. حسناء سعيد الحميري
- د. محسن بابقي عبدالقادر
- د. أحمد عبد الملك شرف
- د. نبيل محمد العبيدي
- د. محمد عبد الله سحلول

سكرتير التحرير

- أ. كوثر علي منصر

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - 2018-967

ISSN: **2664-5831(print), 2664-584X(online)**

حقوق الطبع محفوظة للجامعة اليمنية

YUJ www.yuniv.edu.ye **journal@yuniv.net** **+967 1 429302 (173)**

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات العدد السابع

قواعد النشر

التعريف بالمجلة

الافتتاحية

الرجوع عن الهبة التبرعية (دراسة فقهية مقارنة بالقانون اليمني) 1

- ***د. لطف صالح الطيب***

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية اليمنية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء) 37

- ***د. هلال قاسم المريسي*** ***أ. صلاح عبدالولي الشميري***

ظاهرة المفرد وتأثيرها على النحو العربي 87

- ***د. رصين صالح الرصين***

مفهوم الإرهاب في الشريعة والقوانين 111

- ***د. حالية صالح حنش***

الافتتاحية .....

وها نحن نقدم للباحثين والمهتمين العدد السابع من مجلة الجامعة اليمنية الذي يتضمن عدداً من الأبحاث العلمية في مجالات مختلفة؛ مؤكدين حرصنا على دعم البحث اعلمي في جميع التخصصات.

ويأتي إصدار هذا العدد من المجلة ونحن نتهيأ لرفع مستوى تصنيف المجلة واستيعابها في منصات النشر العربية كمرحلة أولى، وقد دخلت بالفعل في بعضها، والعمل جار ومستمر في هذا المسار.

وختاماً ندعو الباحثيين اليمنيين والعرب لنشر كل جديد في مجلتنا في مجال العلم والمعرفة، استمراراً لمسيرة البحث العلمي الذي به ومن خلاله تتحقق التنمية وتتطور المجتمعات.

والله الموفق.....

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبدالله محمد يايه

قواعد النشر:

1. تدرج المصادر والمراجع في نهاية المادة المقدمة للنشر.
2. لا تقبل الأعمال التي سبق نشرها أو قدمت للنشر في أي مكان آخر.
3. يخضع ترتيب المواد عند النشر لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو قيمة العمل.
4. تنشر المجلة البحوث التي تتوافر فيها الأصالة والابتكار وإتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب؛
5. يشترط ألا يكون البحث مستلاً من رسالة أو كتاب دون الإشارة اليه في المراجع.
6. لا يجوز للباحث عند قبول بحثه للنشر أن يتقدم لنشره في وعاء آخر بنفس الشكل وبأية لغة في أية جهة أخري إلا بتصريح كتابي من رئيس التحرير.
7. ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين تختارهم هيئة التحرير بشكل سري؛ وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث للنشر.
8. حقوق النشر محفوظة للمجلة ويوقع الناشر ما يفيد معرفته بذلك.

متطلبات النشر:

- **لغات النشر - اللغتين العربية والإنجليزية:**

الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية يجب أن تحتوي على عنوان وملخص لها باللغة العربية وكذلك الأبحاث المكتوبة باللغة العربية يجب أن تحتوي على عنوان وملخص لها باللغة الإنجليزية.

- **عدد النسخ المطلوبة والصفحات:**

يتم تسليم نسخة ورقية من البحث بالإضافة إلى نسخة الكترونية محررة باستخدام برنامج (word) على CD أو مرسلة عبر ايميل المجلة، ويجب ان لا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة شاملة الجداول والأشكال وأن يشمل ذلك ملخص للبحث.

- **التحكيم:**

تخضع جميع البحوث التي يتم تقديمها للتحكيم من قبل متخصصين من ذوي الخبرة والمكانة العلمية المتميزة.
تستعين المجلة بمحكمين إثنين لكل بحث ويجوز لرئيس التحرير اختيار محكم ثالث في حالة وجود خلاف في الرأي بين المحكمين أو يجوز الاكتفاء بمحكم واحد في حال كانت له مكانة و رتبة علمية عالية.
يخطر رئيس التحرير مؤلف البحث بصلاحية البحث أو عدم صلاحيته للنشر بأسرع وقت ممكن.
لا يتم نشر الأبحاث إلا بعد إجراء التعديلات المطلوبة بحسب آراء المحكمين، بعد ذلك يسلم الباحث نسخة معدلة نهائية من البحث في موعد أقصاه عشرة أيام من استلامه للتعديلات إن وجدت.

- **رســـوم النشـــــر:**

تكاليف نشر الأبحاث في المجلة هي كالآتي: -

أولاً: بالنسبة للباحثين داخل اليمن النشر مجانًا.

ثانياً: بالنسبة للناشر من خارج اليمن:

الباحثون وطلاب الدراسات العليا وأساتذة الجامعات العربية والعالمية مبلغ 100$ (مئة دولار أمريكي) تسدد عند تقديم البحث ولا ترد وبالإضافة إلى 20$ (عشرين دولار أمريكي) سعر المجلد الواحد حال تم النشر.

كثافة الإصدار:

تصدر بشكل نصف سنوي مبدئياً في أول عامين لها ومستقبلاً قد تزيد كثافة الإصدار بحسب ما تقرره هيئة التحرير.

شروط الكتابة والتقديم للنشر:

1- **تقدم المادة المطلوب نشرها في المجلة باللغة العربية أو الإنجليزية مكتوبة علي برنامج ((Word 2007 or later نوع الخط (Times New Roman) للأبحاث الإنجليزية و (Arial) للأبحاث العربية و حجم الخط 14 و هوامش الصفحة 2 سم من الأربع جهات و بدون مسافة بين الأسطر (single) ومرقمة ترقيماً متسلسلاً مع مسافة بادئة للسطر الأول من كل فقرة و مسافة بادئة قبل الفقرات المرقمة او المنقطة مقدارها 1 سم و تباعد قبل الفقرة بمقدار 12 نقطة و تكون الأوراق مطبوعة على وجه واحد فقط للنسخة الورقية.**
2- **الكتابة: يبوب المقال على النحو التالي:**

- **عنوان.**
- **المستخلص في حدود 200 كلمة باللغتين العربية والإنجليزية.**
- **المتن: ويقسم إلى عناوين رئيسية محددة.**
- **تأخذ المراجع ترقيماً متسلسلاً داخل أقواس مربعة مثل [5]؛ وتكون جميع العناصر التعريفية لكل مرجع كاملة؛ كما يجب التأكد من أن جميع المراجع الواردة بالمتن مذكورة بالقائمة؛ كما لا يجب ألا تكون هنالك مراجع بالقائمة لم يشر إليها بالمتن.**

- **وتكتب بيانات المؤلف (المؤلفين) في ورقة منفصلة على النحو التالي:**
  - **اسم المؤلف**
  - **الجامعة او المؤسسة التي يعمل بها المؤلف**
  - **البريد الإلكتروني للمؤلف**
  - **عنوان تواجد المؤلف**
  - **بيانات المؤهل والاهتمامات البحثية**
  - **تكرار ما سبق لجميع المؤلفين**

3- الجداول:

ترقم الجداول ترقيماً متسلسلاً مستقلاً عن ترقيم الأشكال خلال المتن ويكون لكل منها عنوانه أعلي الجدول ومصدره أسفله تكتب بخط مائل.

4- الأشكال:

يجب أن تتبع الأشكال المواصفات الآتية:

- **درجة الوضوح يجب أن لا تقل عن 300 نقطة في البوصة الواحدة.**
- **إذا تم تصميم الأشكال في برنامج مثل فوتوشوب أو فيزيو فيجب تضمين الملف الأصلي للصورة بصيغة البرنامج الأصلية في القرص المدمج حال التسليم للنشر**
- **ترقم جميع الأشكال (الرسومات الخطية والصور وغيرها) ترقيماً متسلسلاً ويكتب رقم وعنوان الشكل أسفل الشكل بخط مائل وتوسيط الشكل والعنوان.**

المجلة اليمنية

التعريف بالمجلة:

مجلة الجامعة اليمنية هي دورية علمية محكمة تصدرها الجامعة وتنشرها عمادة الدراسات العليا. تنشر المجلة البحوث والدراسات العلمية الجادة ذات المنهج الرصين والتي تبحث في تطوير المجالات العلمية الطبيعية والإنسانية بما يحقق نمواً فكرياً وعلمياً في الجمهورية اليمنية والوطن العربي والعالم بأسره. كما تستقبل كل ما يرد إليها من موضوعات أو أطروحات من المهتمين بقضايا البحث العلمي والمعرفة بأشكالها وأنواعها المختلفة في كل مكان ولذا تضم المجلة مجموعة من العناوين الفرعية بما حقق مجال أوسع للنشر.

رؤية المجلة:

السعي للصدارة محلياً والمنافسة إقليميا في مجال نشر الأبحاث العلمية في مختلف المجالات.

أهداف المجلة:

1- رعاية البحث العلمي عامة عن طريق نشر الأوراق العلمية الأصيلة للبحوث المبتكرة ومقالات المراجعة. يمكن كذلك نشر بعض مشروعات التخرج للطلبة ومستخلصات أبحاث الماجستير والدكتوراه ذات المستوى المتميز.

2- عرض الأوراق العلمية التي تحفز النقاش والمناظرة وثيقة الصلة بتطوير البحث العلمي في مجالات علمية معينة.

3- تيسير تبادل الآراء بين المتخصصين والباحثين في مختلف المجالات العلمية وفي المنظمات العلمية وكذلك مع منتسبي الكليات والجمعيات الوطنية ذات الصلة بتلك التخصصات.

4- نقل التجارب العالمية في المجالات المختلفة ومقارنتها بالتجارب المحلية والإقليمية في نفس تلك المجالات.

ظاهرة المفرد وتأثيرها على النحو العربي

د. رصين صالح الرصين
أستاذ علم اللغة المقارن المساعد بجامعة صنعاء

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

ظاهرة المفرد وتأثيرها على النحو العربي

د. رصين صالح الرصين
أستاذ علم اللغة المقارن المساعد – جامعة صنعاء

ملخص الدراسة:

وهو يعالج ظاهرة نحوية هي صاحبة التأثير الجوهري الأساسي الرئيسي على إعراب الكلمة في الجملة، وذلك في ثلاثة أبواب نحوية هي: 1- الاسم المنقوص 2- الممنوع من الصرف 3- الظرف.. وقد ركز البحث على بيان تأثير هذه الظاهرة على إعراب الكلمة في الباب النحوي، ولم يهتم ببيان اختلاف النحاة القدامى – أو حتى المحدثين – في تعليل وتفسير ذلك الإعراب؛ ولذا فإنه لم يكن من هم الباحث أن يعرض تعليلات النحاة المختلفة لمنع الأسماء والصفات التي ذكروها من الصرف: كالعلم بأنواعه السبعة: المؤنث والأعجمي واليمني الذي على وزن الفعل، والمركب والمنتهي بألف ونون.. ورغم أن دراسة تفاصيل الممنوع من الصرف ليست من أهداف البحث، فإنه قد أضاف نوعين – من الممنوع من الصرف – لم يذكره النحاة القدامى ولا المحدثون وهما: 1- المنتهي بياء ونون مثل: تشرين2- والمنتهي بواو ونون مثل: خلدون..

والبحث يتكون من: مقدمة ثم ثلاثة مباحث: 1- المبحث الأول: تحدث عن تأثير ظاهرة المفرد على إعراب الاسم المنقوص، وبين أن تعريف الاسم المنقوص بأنه (المنتهي بياء) خطأ؛ لأن الياء – إذا كتبت – فإنه يخرج من الباب، ولا يعود منقوصا 2- والمبحث الثاني: تحدث عن الصفة والممنوع من الصرف، وأثبت أن النحاة القدامى – بسبب عدم معرفتهم باللغات السامية، خاصة اليمنية القديمة –

لم يستطيعوا أن يقدموا تفسيرا مقنعا لمنع الأسماء المنوعة من الصرف 3- وجاء المبحث الثالث والأخير ليتحدث عن تأثير ظاهرة المفرد على إعرب الظرف، وأنه يجعله مبنيا على الضم

ثم انتهى البحث إلى بعض النتائج، وأخرا ثبت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

Abstract

The title of this research is (The singular phenomenon and its impact on Arabic grammar(It deals with a grammatical phenomenon that has the main fundamental influence on the parsing of the word in the sentence, in three grammatical chapters: 1- imperfect noun 2- The prohibited morphology 3- The adverb... The research focused on explaining the effect of this phenomenon on the parsing of the word in the chapter. The grammarian did not care to explain the differences between the ancient grammarians - or even the modern ones - in explaining and interpreting that parsing. Therefore, it was not the researcher's intention to present the grammarians' various explanations for preventing the nouns and adjectives they mentioned from being inflected: such as knowledge of its seven types: feminine, foreign, Yemeni, which is in the form of a verb, compound, and ending with alif and nūn... Although studying the details of what is forbidden from being inflected is not one of the objectives of the research, For he added two types - of prohibited morphemes - that were not mentioned by ancient grammarians or modern scholars, and they are: 1- ending with yaa and nūn, such as: Tishreen2 - and ending with waw and nūn, such as: Khaldūn.

The research consists of: an introduction and then three sections: 1- The first section: He talked about the effect of the singular phenomenon on the parsing of the missing noun, and showed that defining the missing noun as (ending with ba') is wrong. Because the yaa - if written - comes out of the door, and is no longer incomplete. 2- The second topic: He talked about the adjective and the prohibition of declension, and proved

that the ancient grammarians – due to their lack of knowledge of the Semitic languages, especially the ancient Yemeni – were not able to provide a convincing explanation for the prohibition of nouns. Varieties of morphology 3- The third and final section came to talk about the effect of the singular phenomenon on the inflection of the adverb, and that it makes it based on the plural. Then the research concluded with some results, and finally it listed the sources and references on which it relied.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

مقدمة:

كان علماؤنا القدامى يرون أن العلوم ثلاثة أنواع (1): 1- نوع نضج وما احترق، ومنها علم النحو 2- ونوع لا نضج ولا احترق، ومنها علم التفسير3- ونوع نضج واحترق، ومنها علم الفقه.. ورغم ما يمكن أن يزعم عن (النحو) أنه علمٌ نضج حتى احترق (2) فإننا لا يمكن أن نسلم بأن النقد والبحث العلميين انتهيا؛ لأن مجموعة علماء – فضلا عن عالم واحد – قد قالوا الكلمة الأخيرة – التي لا مراجعة بعدها، في علم ما – حتى لو كان علما شرعيا (معصوما) كعلم القراءات القرآنية.

ولا نكشف سرا إذا قلنا: أن أكثر قواعد النحو – التي وضعتها علماء البصرة: أبوعمرو بن العلاء (154 هـ) وتلميذه (الخليل بن أحمد الفراهيدي (170 هـ) وتلميذه (سيبويه 180 هـ) ليست مطردة بنسبة 100%؛ بحيث يمكن أن نقول مطمئنين: أن نسبة الشذوذ – في كل قاعدة نحوية في باب نحوي – لا تقل عن 10% والسبب الرئيسي طبعا هو: اختلاف لهجات القبائل العربية (المعتمدة) ونظرة سريعة على كتاب الله تدلنا على هذا: فإننا نجد – في القرآن – مستويات وأنواعا مختلفة من اللغات: منها:1- الفصيح 2- ومنها غير الفصيح 3- بل منها العامي الشعبي.

وكقاعدة عامة: لكل قاعدة (لغوية/ نحوية) شواذ نسميها (مفاتيح) وهذا ما لاحظه علماء الكوفة: الكسائي (189 هـ) وتلميذه (الفراء 206 هـ) إلا أن الكوفيين بالغوا جدا في قبول وتسويغ (شواذ الكلام) ولذا فإن منهج الكوفة (الوصفي) يصلح للبحث والدرس اللغويين، ولكنه لا يصلح للتعليم والتدريس إلا منهج البصرة (المعياري) الذي يقوم على الصواب والخطأ.. والمنهج الوصفي – إذا كان يصلح للبحث اللغوي – فإنه لا يصلح للتدريس والتعليم؛ لأنه يسوغ كل الأساليب والوسائل والطرائق.. والتعليم لا بد أن يقوم على: تقويم وتصويب وتصحيح (أخطاء) ومصطلح (المفرد) – كغيره من المصطلحات العلمية، اللغوية وغير اللغوية – يختلف تعريفه ومفهومه بحسْب (الحقل العلمي) الذي يستعمل فيه وقد عرف الرماني (384 هـ) المفرد بأنه "المذكور وحده من اسم وفعل وحرف"(3) إذن المفرد يقابل المثنى والجمع، وهذا تعريف (صرفي) وليس تعريفا نحويا؛ لأن الإفراد والتثنية والجمع من مباحث (علم الصرف) وليست من مباحث (علم النحو)

أما تعريف المفرد – في علم النحو – فهو ذو شقين:

(1) ينظر: المنثور في القواعد: الزركشي 1/ 72.
(2) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان: ص7.
(3) كتاب الحدود في النحو: 36: منشور في مجلة (المورد) العراقية (1995) بتحقيق: بتول قاسم ناصر.

1- ما ليس مضافا 2- وما ليس معرفا (بأل) وللمفرد تطبيقات كثيرة في (النحو) سنأتي لدراستها تفصيلا.

مشكلة البحث:

في مئات كتب النحو (القديمة والحديثة) يحاول العلماء والباحثون تقديم تفسير لبعض الظواهر النحوية: كحذف ياء الاسم المنقوص، والممنوع من الصرف بأنواعه الثلاثة: الأسماء والصفات وصيغ منتهى الجموع، والقسم الرابع الذي أنتجته (الصنعة النحوية) وهو ما اصطلحوا عليه بـ (العلم المعدول) لكن المشكلة أن جميع النحاة القدامى – ونسبة تزيد على 90% من المحدثين والمعاصرين – لا يعرفون اللسغات السامية – خاصة اليمنية القديمة: السبئية الحضرمية – وبالتالي فهم لا يعرفون قواعدها، التي قد يكون فيها تفسير لتلك الظواهر، وسنكتفي هنا بذكر مثال واحد فقط هو: أن سبب منع الاسم والصفة المنتهيين بالألف والنون هو (تأثير اللغة السبئية الحضرمية) التي الألف والنون فيها (لاحقة: suffix) وهي علامة التعريف.

أهداف البحث:

يسعى البحث للكشف عن السبب الرئيسي في حذف ياء الاسم المنقوص، ومنع أسماء وصفات (بعينها) من الصرف، وبناء ظروف (بعينها) على الضم.. يستثنى من كل ذلك طبعا ثلاثة أشياء، لا تخضع لقواعد النحو ولا قواعد اللغة وهي: 1- اسم العلم 2- المصطلح 3- العلامة والماركة التجارية.. ويحاول أن يقدم تفسيرا (لغويا) لظاهرة (المفرد) وتأثيرها على بعض الأبواب النحوية، مستندا لعلمين لغويين حديثين هما: 1- علم اللغة المقارن: اللغات السامية 2- وعلم اللغة الحديث.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث – في حدود ما اطلع عليه من مصادر ومراجع – دراسة سبقته إلى تناول هذه (الظاهرة) وهذا رغم أن أول من سماها (المفرد) هو سيبويه (1) والسبب:

1- أن النحاة القدامى يكررون كلام الخليل وسيبويه ويشرحونه ويختصرونه.

2- والباحثين المحدثين والمعاصرين- في النحو – مقتنعون بأن (النحو) علم مقتول بحثا، ومن الصعب أن يضاف إليه (جديد) .

(1) ينظر مثلا: كتاب سيبويه 1/ 348

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

منهج الدراسة في البحث:

اعتمد البحث – كسائر البحوث النقدية اللغوية – على المنهج (الصوتي التحليلي) وكذلك المنهج (المقارن) الذي يقوم بمقارنة الظاهر اللغوية في اللغات السامية، خاصة (اللغة السامية الأم: اليمنية القديمة السبئية الحضرمية) ذلك بدءا بذكر الباب النحوي، ثم شرح مقتضب لجوانبه الرئيسية؛ لكي يسهل – على القارئ خاصة الباحث المتخصص– استيعاب الفكرة، وتصور الصورة النقدية الكاملة.. ومن ثم ننتهي إلى التركيز على (الجزئية) – في ذلك الباب النحوي – التي لظاهرة المفرد تأثير عليها، وعلى إعرابها.. ثم مقارنة سريعة للظاهرة بين اللغة العربية وشقيقاتها (الساميات) خاصة اليمنية القديمة السبئية الحضرمية، التي هي جدة جميع اللغات السامية.. ثم أخيرا يتم توصيف هذه الظاهرة في ذلك الباب النحوي، مستعينا بعدد كاف من الأمثلة، مع الحرص على عدم التزيد ولا التكرار؛ لكي لا يطول البحث، ويتجاوز الصفحات المطلوبة دونما فائدة (زائدة) تذكر.. وبالله التوفيق!

المبحث الأول

الاسم المنقوص

يطلق سيبويه – في عدة مواضع من كتابه – على (المقصور) اسم (المنقوص) [1] وكذلك فعل الفراء [2] ويؤكد ذلك ابن ولاد [3] ويخطئ من يعرّف الاسم المنقوص بأنه: المنتهي بياء؛ لأنه إذا كان منتهيا بياء، لم يعد منقوصا.. وكذلك إذا كان (منصوبا) لأن ياء الاسم المنتهي بياء، لا تحذف إذا كان منصوبا مثل: إن الهاديَ هو رسولُ الله، نعم رسولُ الله هاديًا.

وسبب تسميته (المنقوص) هو أن الياء تحذف، كما في قوله تعالى {فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ} طه72، ولكن الياء لا تحذف إذا لم يكن (مفردا) وللتوضيح فإننا في الجدول الآتي – وعلى الترتيب – سنبين بأمثلة (سبعة) ما ليس من باب (المنقوص) بدءا بالمرفوع، ثم المجرور، ثم المنصوب:

المرفوع المضاف	المرفوع المعرّف بأل
1- جاء عالي الأخلاق	2- جاء العالي الأخلاق
المجرور المضاف	المجرور المعرّف بأل
3- سلمت على عالي الأخلاق	4- سلمت على العالي الأخلاق
المنصوب	

5- المضاف	6- المعرّف بأل	7- النكرة
نحب عاليَ الأخلاق	نحب العاليَ الأخلاق	نحب من كان عاليًا خُلُقُه

وهكذا نلاحظ أن (الياء) لا تحذف، وإذ الأمر كذلك، فأين هو (النقص) إذن؟ والنقص – الذي يعني حذف الياء – إنما يكون حين يكون (مفردا) أي: 1- غير مضاف 2- وغير معرف بأل كقولنا: وفي حالين فقط هما: حال الرفع: لي صديقٌ عالٍ خلقُه، وفي حال الجر: سلمت على صديقٌ عالٍ خلقُه.. وأما المنصوب فلا تحذف ياؤه أيا كانت الجملة!

* ثمة قاعدة عامة تشمل كل مسائل النحو واللغة وهي:

أن ثمة ثلاثة أشياء لا تخضع للقاعدة النحوية ولا اللغوية وهي:

(1) ينظر مثلا: 3/ 386- ، 3/ 418 -.

(2) ينظر: المنقوص والممدود: 11.

(3) ينظر المقصور والممدود: 3 .

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

1- العلم: فالمنقوص يكتب بياء، ولا تحذف أبدا حتى لو كان مفردا مثل: بادي، رامي، زاهي، سامي، شادي، صافي، ضاري، عاصي، غازي، كافي، ناجي.

2- المصطلح: سواء كان علميا أو أدبيا أو فنيا أو رياضيا أو غير ذلك 3- العلامة والماركة التجارية مثل: مراعي.

* ذكر الزجاجي [1] أن كثيرا من قبائل العرب، لا تحذف الياء، حتى وإن كان الاسم (مفردا: غير معرف وغير مضاف) فتقول تلك القبائل: داعي، غازي، قاضي.. وعلى هذا جاءت قراءة ابن كثير [2] لتثبّت نطق الياء، في مثل قوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ الرعد:7 ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ الرعد:34 ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ (النحل:96).

وهنا يظهر لنا ضرورة وأهمية تطبيق شرطي قبول اللغة – اللذين وضعهما البصريون وهما: 1- الإطار الزماني (150 ه) 2- والإطار المكاني: قبائل مركز جزيرة العرب، المحيطة بمكة، والبعيدة عن حدود اليمن والعراق والأردن؛ فقد سئل شيخ البصريين شيخ اللغة والقراءات: أبو عمرو بن العلاء (154 هـ) "كيف تصنع فيما خالفتك فيه العربُ وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"(3) وقد قرر سيبويه أن حذف الياء هو "الكلام الجيد الأكثر"(4) وقرر الشاطبي أنه "أرجح الوجهين، واللغة الفصيحة"(5) ولا شك أن عدم حذف الياء (لفظا) – في حال كان المنقوص مفردا – سيؤدي إلى عدم حذفها كتابة؛ وهكذا سيجرنا الخطأ النطقي النحوي، إلى خطأ إملائي.. إلا أن حذف الياء – مع المنادى حتى لو كان صفة – لا يجوز – أو على الأقل هو خلاف اللغة الأفصح [6] – تقول: يا قاضي، يا محامي.. ولا تحذف الياء فتقول: يا قاضٍ، يا محامٍ.

* على العكس من ذلك: إذا كان الاسم المنتهي بياء معرفا (بأل) فإن اللغة الأفضل والأفصح هي إثبات الياء[7]خلافًا للغة قريش التي تحذف الياء نطقا وكتابة في كلمات مثل: البادي، التلاقي، التنادي، الجواري، الداعي، المتعالي، المنادي، الوادي كما في قوله تعالى ﴿سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾(الحج:25)

(1) ينظر الإيضاح في علل النحو: 105.

(2) الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر: 250، 253، 278.

(3) طبقات اللغويين والنحويين: الزبيدي: 39 .

(4) كتاب سيبويه 4/ 183.

(5) المقاصد الشافية 8/ 27 .

(6) ينظر مثلا: 3/ 386- ، 3/ 418 -. .

(7) ينظر مثلا: كتاب سيبويه 4/ 183، شرح المفصل لابن يعيش 9/ 75 .

﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾غافر15 ﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾)غافر:32) ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾)الشورى:32) ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾(الرحمن24) ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴾(التكوير16) ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾البقرة186 ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾القمر6 ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾القمر8 ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾(الرعد9) ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾(ق41) ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾(طه12) ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾(النازعات16) ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴾(الفجر9)

وطبعا لا يجوز حذف الياء – لا نطقا ولا كتابة – في حال النصب، كما في قوله تعالى {يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَه} طه108.

وهنا اختلفت القراءات القرآنية، وقد حكم (الأنباري)[1] على حذف الياء – مع المعرف بأل – بأنه أسلوب من كلام العرب "ضعيف جدا" وقد فات الدكتور مختار الغوث، أن يعرض لهذه الظاهرة من (لغة قريش) في موضعها المناسب من كتابه(2).

* قرر النحاة القدامى[3]: أنه لا يجوز إثبات ياء المنقوص – مع المفرد – لا نطقا ولا كتابة، إلا لضرورة (شعرية) كقول الشاعر:

فيومًا يُوافِينَ الهوى غيرَ ماضِيٍ *** وطورًا ترى منهن غولًا تَغَوَّلُ

وقول جرير:

وعِرْقُ الفرزدقِ شرُّ العُرُوق *** خبيثُ الثّرى كابيُ الأزنُدِ

(1) ينظر: أسرارالعربية: 45 .

(2) ينظر: لغة قريش: د. مختار الغوث (125- 128 مبحث الحذف والإثبات) .

(3) ينظر مثلا: شرح التسهيل لابن مالك 1/ 59-، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي 1/ 348-، تمهيد القواعد لناظر الجيش 1/ 297-.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

المبحث الثاني

الممنوع من الصرف

ينقسم الممنوع من الصرف أربعة أقسام: 1- أعلام 2- صفات 3- صيغة منتهى الجموع 4- ألفاظ خاصة.

والمنع من الصرف يعني شيئين:1- المنع من التنوين 2- والمنع من الجر بالكسرة.. ومعروف أن الغرض من (التنوين) هو (التنكير) وعليه، فإن الغرض من المنع من التنوين هو (التعريف والتمييز) ولذا فلا يجوز تنوين الأسماء (المعروفة المشهورة) كأسماء: الدول والمحافظات والمدن والمديريات والمناطق الجغرافية.. وكذا أسماء: الملوك والأمراء والرؤساء والسلاطين.. ورؤساء الحكومات والبرلمانات والوزاء ومشاهير السياسة والأدب والفن والرياضة والإعلام ووسائل التواصل.

وقد قسم النحاة القدامى علل المنع من الصرف قسمين: الأولى: علة تقوم مقام علتين، هما: ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع والثانية: علتان لا بد من اجتماعهما في الاسم لكي يمنع من الصرف، وهما: 1- علة معنوية، وهي تنحصر في (الصفات) 2- وعلل لفظية وهي سبع: زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل، والتركيب، والتأنيث، والعُجمة، وإلحاق الألف (1) وفيما يلي سنحاول اختصار تطبيق (المفرد) على الأمثلة المختلفة للممنوع من الصرف:

القسم الأول: العلم: أولا: العلم المؤنث بعلامة تأنيث، وعلامات التأنيث هي:

1- الهاء/ التاء المربوطة: حمزة، ريمة، عائشة، غزّة، فاطمة، مهْرة:

هذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالكسرة – لكن بالفتحة – نقول مثلا: رَيمَةُ محافظة خلابة الطبيعة، إن ريمةَ محافظة جميلة، نزلت إلى ريمةَ في الإجازة.

أما عند إضافتها فإنها تجر بالكسرة عادي جدا كقولنا: هواءُ ريمةِ اليمن منعشٌ.. وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل).

لكن يجوز تعريف مثل (الحمزة والعائشة والفاطمة) لأن المسمَّين به ملايين.

أما التنوين هنا فلا يجوز إلا لضرورة (موسيقية) كما في (الشعر) وذلك لأنها من قسم ما لا يجوز

(4) صرف الممنوع من الصرف: 16 – صالح فليح زعل المذهان: رسالة ماجستير (2010) جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

تنوينه، ولكن يمكن جره بالكسرة.

2- الألف الممدودة: أسماء، بلقاء، تيماء، صنعاء، كربلاء:

هذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالكسرة – لكن بالفتحة – نقول مثلا: دخلت إلى صنعاءَ.

أما إذا كانت (مضافة) فعندئذ يجوز جرها بالكسرة كقولنا: مررت بصنعاءِ اليمن، وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل).

لكن يجوز تعريف مثل (الصفاء والرجاء والسناء) لأن المسمَّيات به ملايين.

أما التنوين هنا فلا يجوز إلا لضرورة (موسيقية) كما في (الشعر) وذلك لأنها من قسم ما لا يجوز تنوينه، ولكن يمكن جره بالكسرة.

3- الألف المقصورة وهي قسمان: ألف مقصورة (علوية) دنيا، سهى، علا، مها.. وألف مقصورة (سفلية) بشرى، سلمى، شوقطرى، ليلى، مصطفى.

وهذا النوع لا يتأثر بنظرية المفرد؛ لأن (الحركة) لا تظهر عليه:

1- فهي إن كانت ضمة، فالضمة لا تظهر على الألف؛ بسبب التعذر.

1- وإن كانت كسرة، فكذلك الكسرة لا تظهر على الألف؛ بسبب التعذر.

3- إن كانت فتحة، فالفتحة (القصيرة) ينوب عنها ويحل محلها (الفتحة الطويلة: الألف) وكقاعدة عامة: لا يجوز تقدير (الفتحة) وإنما تقدر الضمة والكسرة فيقال: ضمة مقدرة، كسرة مقدرة منع من ظهورها – في الاسم المقصور – التعذر.

ثانيا: العلم المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث، ولكنه يتكون من (مقطعين) فأكثر: بغداد، تريم، رحيق، زينب، سعاد، سحر، سمر، لميس، مريم، نرجس، هديل.

أما إذا كان مقطعا واحدا، فإنه حينئذ ينصرف: بان، رند، زهر، شمس، مسك، نور، هند، ورد.

هذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالكسرة – لكن بالفتحة – نقول مثلا: درست في بغدادَ.

أما عند إضافتها، فإنها تجر بالكسرة عادي جدا كقولنا: درست في بغدادِ العراق،

وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل)

لكن يجوز تعريف مثل (الزينب والسعاد والهند) لأن المسمَّين به ملايين.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

أما التنوين هنا فلا يجوز إلا لضرورة (موسيقية) كما في (الشعر) وذلك لأنها من قسم ما لا يجوز تنوينه، ولكن يمكن جره بالكسرة.

ثالثا: العلم الأعجمي:

وهذا يمنع من الصرف مطلقا، حتى وإن كان يتكون فقط من مقطع واحد.. وإذا كنا – كما مر بنا آنفا – نمنع من الصرف اسم العلم (المشهور) – حتى لو كان عربيا – فإن منع العلم الأعجمي (المشهور) من الصرف سيكون من باب أولى.. ومرة أخرى، حتى لو كان مقطعا واحدا، وهنا يجب التنبيه إلى أن العلماء القدامى تعاملوا مع (اليمن) على أنها منطقة جغرافية (أعجمية) وعلى هذا فإن أسماء الأعلام (اليمنية) أعجمية، لا فرق بينها وبين الفارسية والأوربية والصينية والهندية والتركية.. ومعنى (العجمة) أنها ليست أعلاما عربية (شمالية)* ويستثنى من ذلك: نوح، هود، لوط، عاد.. فهذه أسماء (يمنية) ومع ذلك فقد صرفتها لغة القرآن. أما غير المنصرفة – ولو كانت مقطعا واحدا – فهي مثل: إبّ، بوش، توم، جِم، سونج، كيم، لِيل، لحْج، نيس.. وأكثر من مقطع مثل: إبراهيم، إسحاق، أبْيَن، باريس، جبريل، داوود، عدن، لندن، يافع.

هذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالكسرة – لكن بالفتحة – نقول مثلا: سافرت إلى إبَّ، باريسَ، لندنَ، إسطنبولَ، واشنطنَ.

أما إذا كانت (مضافة) فعندئذ يجوز جرها بالكسرة كقولنا: سافرت إلى إبِّ اليمن، باريسِ/ لندنِ أوربا، إسطنبولِ تركيا، واشنطنِ أمريكا.

وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل)

لكن يجوز تعريف مثل (الإبراهيم والإسحاق والجبريل) لأن المسمَّين به ملايين.

هذا عما يجوز (نحويا) وإلا فإن الأفضل – بل الأفصح – أن يبقى الاسم (الأعجمي) – في كل أحواله الإعرابية – ساكن الآخِر، فلا يأخذ ضمة ولا فتحة ولا كسرة.

أما تنوين الأعجمي فلا يجوز إلا لضرورة (موسيقية) كما في (الشعر) وذلك لأنها من قسم ما لا يجوز تنوينه، ولكن يمكن جره بالكسرة.

رابعا: العلم المركّب: لأن التركيب يمنع صرفه: سواء كان التركيب: أ- إسناديا: جاد الحق حضرموت.. أو إضافيا: سيبويه، بعلبك، معْد يكرب، خازندار.

---

* معروف أن جزيرة العرب تنقسم قسمين: 1- شمال الجزيرة: مناطق: السعودية وقطر والكويت والإمارات والبحرين 2- وجنوب الجزيرة: اليمن وسلطنة عمان.

هذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالفتحة نقول مثلا: سلمت على جاد الحق، لي صديق في حضرموتَ.. أما مثل (جاد الحق) فهو مبني على الحكاية، و(سيبويه) فهو مبني على الكسر.

وما عدا هذين – وما يشبههما – يجوز جرها بالكسرة كقولنا: سكنت في حضرموتِ اليمن، وسافرت إلى بعلبكِّ لبنان، منصب خازندارِ الوزارة.

وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل)

خامسا: العلم (اليمني السبئي الحضرمي) الذي على وزن الفعل:

ولا فرق أن يكون الفعل أ- ماضيا: آدم، أسعد، أحسن، أكرم، أشرف، أمجد، أيمن.. ب- أو مضارعا: يزيد، يسلم، تونس، تعز، تنوخ، تريم، يريم، يترب، تبوك، ينبع.. أما السبب فهو شبهه بالفعل، في حين أن التنوين والجر، خاصان بالاسم كما هو معلوم من أصول النحو.

هذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالكسرة – لكن بالفتحة – نقول مثلا: سلمت على أحمدَ، مررت بتعزَّ.

أما إذا كانت (مضافة) فعندئذ يجوز جرها بالكسرة كقولنا: سافرت إلى تريمِ حضرموت، وتعزِّ اليمن، وتنوخِ سوريا، وتبوكِ السعودية.

وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل)

لكن يجوز تعريف مثل (الأحمد واليونس واليوسف) لأن المسمَّين به ملايين

سادسا: العلم المعرّف:

ولا يقتصر التعريف على الأداة المعروفة – في اللغة العربية – (أل)

لأن لدينا أكثر من أداة للتعريف، وأدوات التعريف نوعان: 1- سوابق: prefixes ومثالها (أل التعريف) في العربية 2- ولواحق: suffixes مثل: الألف والنون في اللغة (اليمنية القديمة: السبئية الحضرمية) والياء والنون في اللغة (السريانية) ومثالها وقد تحير النحاة في سبب منع صرف مثل (همدان، شيرين) وحتى المؤلفون المحدثون – في الممنوع من الصرف(1) – لم يهتدوا للسبب، وقد يكونون معذورين؛ لأنهم لا يعرفون ما يعرفه (الدارس للغات السامية) من قواعدها ومنها (أدوات التعريف) ونظرة في كتاب سيبويه(2) تكشف لنا هذا بوضوح: فهناك يفرق بين: 1- ما فيه (ألف

(1) ينظر مثلا: الممنوع من الصرف: عبدالعزيز سفر: 299، ، أدما طربية: 175 - إميل يعقوب، 86، 142.
(2) ينظر كتاب سيبويه 3/ 215 .

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

ونون) زائدتان 2- وما فيه ألف ونون (أصليتان) ويعرف الألف والنون الأصليتين بأنهما ما سبقهما (ثلاثة أحرف أصلية) وطبعا ليس موضوعنا الممنوع من الصرف* ولذا لن نخوض في تفاصيل هذا الخلاف.. لكننا سنكتفي بذكر السبب الحقيقي، وهو: أنه لا يجوز تعريف المعرف؛ لأنه لا يجوز الجمع بين (علامتي) تعريف، وكذلك لا يجوز تنوين المعرف، فلا يجوز أن يقال: الكتابٌ، الكتابًا، الكتابٍ (1)

وبعد هذا سنذهب مباشرة لنظرية (المفرد) لنقول باختصار:

هذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالكسرة – لكن بالفتحة – نقول مثلا: سلمت على عثمانَ، سافرت إلى عمرانَ، صديقي من خولانَ، ويسكن في سعوانَ.

أما إذا كانت (مضافة) فعندئذ يجوز جرها بالكسرة كقولنا: صديقي من همدانِ اليمن، ويسكن في سعوانِ صنعاء، ورضي الله عن عثمانِ الخلفاء الراشدين، وقدوم رمضانِ الخير قريب.

وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل) لكن يجوز تعريف مثل (الشعبان والرمضان والسعدان والرضوان) لأن المسمَّين به ملايين.

وقبل أن ننهي هذه النقطة، لا بد أن نذكر أن النون، أو الألف والنون، كثيران جدا في اللغة اليمنية القديمة، ومن بقايا ذلك أسماء بعض المواضع والقبائل: همدان، خولان، سنحان، ردفان، شمسان، سعوان، ضيان، ريدان، عزان.. بل والمحافظات: عمران.. ومن بقايا هذه الظاهرة: أسماء دول مثل: إيران، باكستان، لبنان.. وبعض الشهور في التقويم الآرامي الروماني: نيسان، حزيران.

أما منع الصرف بعلة (الياء والنون) فهذا مما لم تذكره كتب النحو، ولكنه واقع، وهي – شأنها شأنها اللغة السبئية الحضرمية – علامة التعريف أيضا، ولكن في (اللغة السريانية: لغة عيسى عليه السلام) ومن أشهر الأسماء السريانية القديمة (فلسطين، بحرين*) و (رصين) هو اسم أحد الملوك الآراميين، ومن أسماء أشهر السنة السريانية (تشرين) ومن أسماء المدن السورية: قنسرين، تشرين، وفي تركيا مارْدين، نصيبين، ومن الأسماء الفارسية – التي تسمى بها الأكاسرة، وقلدهم العرب منذ العصر العباسي – شيرين: حلوة لذيذة، نيفين: بيضاء البشرة.

---

* في هذه المسألة ذكرنا بالتفصيل خلاف النحاة، في أطروحة الدكتوراة: 184- وعنوانها: ظواهر لغوية مشتركة بين العربية الفصحى واليمنية القديمة (2013) جامعة عين شمس.

(3) ينظر المرجع السابق (أطروحة الباحث للدكتوراة: 186) .

* الدولة الخليجية المعروفة، التي عاصمتها المنامة، والتي أصبحت (مملكة) وقد عرفت خطأ (بأل) كما عرفت أيضا محافظة (مهْرة) اليمنية الجنوبية.

هذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالكسرة – لكن بالفتحة – نقول مثلا: اشتقنا إلى فلسطينَ، صديقي في ماردينَ، أخذت الكتاب من شيرينَ.

أما إذا كانت (مضافة) فعندئذ يجوز جرها بالكسرة كقولنا: صديقي من فلسطينِ الشام، وأخوه في ماردينِ تركيا، وقد سافر مع شيرينِ القرية.. وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل) لكن يجوز تعريف مثل (الشيرين، العابدين، النيرمين) لأن المسمَّين به ملايين.

* يقاس على (الياء والنون) الواو والنون، ومعروف – من علم الأصوات واللغات السامية – أن الياء أخت الواو، والكسرة أخت الضمة.. ومن هذا الباب اسم الترخيم والتدليل (اسم الدلع والتحبب) في المشرق، كما في صعيد مصر: حسنين، عوضين، محمدين.. وكذلك في المغرب مع إبدال الياء واوًا: سعدون، زيدون، حمدون، خلدون، عبدون.. وهكذا.

فإذا وجدنا أيا من الأدوات السابقة، في أي كلمة.. فهذا دليل على أن تلك الكلمة اسم؛ لأن الياء والنون – وكذلك الواو والنون – من علامات التعريف، ومرة أخرى: الاسم المعرف لا يقبل التنوين، وكذلك لا يقبل الجر بالكسرة إلا إذا كان مضافا.

سابعا: العلم المعدول:

في مثل هذا المبحث يتجلى – من منهج النحاة القدامى – أمران: 1- الخيال الجامح، حتى لو كان طريفا 2- والصنعة النحوية، التي غالبا ما تكون (رديئة سيئة).

لقد اخترع النحاة فكرة (علم معدول) فزعموا أن كل علم وزن (فُعَل) أصله (فاعِل) وضربوا لذلك أمثلة أشهرها (عُمَر) زعموا أنه معدول من (عامر) و (زُفَر) من زافر و(جُشَم: اسم قبيلة) من جاشم، و (صُرَد: طائر) من صارد.. ومن اللغة الحديثة لدينا: قوس قزَح، وكوكب زُحَل.

ومرة أخرى: ليس من أهداف البحث تفسير سبب منع هذا النوع من الأعلام من الصرف، لكن يمكن اختصار الكلام بالقول: من الواضح أن سبب منع هذا الوزن من الصرف هو أنه وزن (نادر) في كلام العرب؛ ولأن وروده قليل على الألسنة، فمن الطبيعي أن يمنع من الصرف، شأنه شأن الأسماء الأعجمية.. ورغم أن الدكتورة أدما طربية [1] سردت – نقلا عن مصادر تراثية – أمثلة لهذا الوزن تجاوزت صفحتين، فإن عددها الكلي لا يبلغ حتى الخمسين.. أما بالنسبة للاسم العربي (عمر) بالذات، فهذا منع من الصرف لكي لا يلتبس بالعلم الذي يشبه (عمرو) والذي هو غير ممنوع من الصرف: فإن

(1) ينظر: الممنوع من الصرف معجم ودراسة: أدما طربية: 192-

العرب تقول: إن عَمْرًا صديقي، ولكن تقول: إن عُمَرَ، هذا في حال النصب، أما في حالتي الرفع والجر، فقد استجلبوا (واوا) كتبوها بعد الراء: عمرو.

وهذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة: غير مضافة وغير معرّفة بأل) لا تجر بالكسرة – لكن بالفتحة – نقول مثلا: رضي الله عن عمرَ بن الخطاب، صديقي من بني جشمَ، رسمت كوكب زحلَ..

أما إذا كانت (مضافة) فعندئذ يجوز جرها بالكسرة كقولنا: رضي الله عن عمرِ الخلفاء الراشدين، صديقي من جشمِ العرب، رسمت صورة لزحلِ المجموعة الشمسية.

وطبعا لا يجوز تعريف العلم غير المشترك (بأل) لكن يجوز تعريف مثل (الصُّرد، الزُّفَر، القُثَم) لأن المسمَّين به كثيرون.. ومن أصحاب رسول الله: ابن عمه: قُثَم بن العباس..

* يلحق بهذا النوع الكلمات التي على وزن (فُعَل) مثل (أخرَ) فلأنها مفردة تمنع من الصرف في مثل قوله تعالى منها ﴿هُوَ الذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾آل عمران:7﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾(يوسف:46) .

ونلاحظ أن أخر – في الآيات الكريمة السابقة على التوالي – مرفوعة ثم منصوبة ثم مجرورة (بالفتحة) وذلك لأنها (مفردة) أما إذا كانت (مضافة) فعندئذ يجوز جرها بالكسرة كقولنا: اطلعت على أُخَرِ القرارات، وكذلك إذا عرفت (بأل) كقولنا: اطلعت على الأوراق الأُخَرِ.

القسم الثاني.. الصفة: وأغلبها من الأنواع الأربعة الآتية:1- الألوان 2- المحاسن 3- العيوب 4- العاهات.. والصفات الممنوعة من الصرف، هي: 1- الصفة وزن (أفعل) مثل: أسود، أحول، أشدق، أحمق.. ألفاظ خاصة مثل: آخَر، أرمل، أعزب.. وسبب منع هذا الوزن من الصرف واضح وهو: شبهه بوزن الفعل الماضي، كما مر بنا في العلم (اليمني السبئي الحضرمي) مثل: أحسن، أسعد، أكرم.. وطبعا الفعل لا ينون؛ لأن التنوين من علامات الاسم.. فإذا كانت الصفة وزن (أفعل) (مفردة) فإنها لا تنون مثل: على الإنسان ألا يكون أحمقَ، ولا تجر بالكسرة مثل: لست بأكبرَ من صديقي.. لكنها تجر بالكسرة إذا اضيفت مثل: أنت من أحسنِ الأصدقاء، أو إذا عرفت بأل مثل: قرأت الكتاب ذا الغلاف الأزرق.

2- الصفة وزن فعلان مثل: عطشان، سكران، جوعان، عجلان، فرحان، نعسان.

وهذه تمنع من الصرف لأنها تنتهي بالألف والنون، وهي علامة التعريف في اللغة السبئية الحضرمية

كما مر بنا في العلم.. وهي تمنع من الصرف فقط إذا كانت (مفردة) فلا تنون: لا تكن عجـــلانَ، ولا تجر بالكسرةــ بل بالفتحة: اشتريت ساندويتش لطفلٍ جوعانَ لكنها تجر بالكسرة إذا اضـــيفت مثـــل: وضعت يدي على كتف نعسانِ الطلاب، أو عرفت بأل: حاولت تهدئة صديقي الغضبانِ.

3- الصفة وزن فعلاء مثل: بيضاء، شقراء، عمياء، حولاء، عفراء، لمياء، بلهاء، حمقاء.

وهي تمنع من الصرف فقط إذا كانت (مفردة) فلا تنون: ارتكب العـــدو جريمـــة شـــنعاءَ، ولا تجـــر بالكسرة، بل بالفتحة: بيت صديقي ذو واجهة بيضاءَ.. لكنها تجر بالكسرة إذا اضيفت مثل: مشيت في صحراءِ تهامة، أو عرفت بأل: مشيت في الصحراءِ.

4- الصفة وزن فَعلى أو فُعلى: عطشى، عجلى، نشوى، سكرى، دنيا- كبرى، صغرى، عظمى.. وقد مر بنا أن الحركة لا تظهر على ألف الاسم المقصور.

* هذا الباب خاص بالأعلام، فأما المصادر والصفات فإنها تنصرف كقولك: تقيةُ تقيةٌ لربها، لصـــفاءَ صفاءٌ في قلبها، أريد أن أحقق لمنى أحلى منًى، مصطفى مصطفًى من أصدقائي.. وهكذا فالعلم فقـــط هو الذي يمنع من الصرف.

القسم الثالث: أوزان صيغ الجموع:

1 – وزن أفعال: أبناء، أجواء، أحياء، أرجاء أشياء، أصدقاء، أنحاء، أفياء.

وهذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة) لا تنون: زرنا أصدقاءَ أوفياء. ولا تجر بالكسرة، لكـــن بالفتحة: تجولت في أحياءَ من المدينة. لكنها تجر بالكسرة إذا اضيفت مثل: تجولت في أحياءِ المدينـــة، أو إذا عرفت بأل مثل الجملة الشهيرة في (الأخبار) (في الأثناءِ).

2 – وزن فواعل: بواطن، جوانح، حوائج، شواحن، شواعر، شواغل، ظواهر، عوائد، قواعد، قوافل، كوافر، كوامن، لوازم، نوافذ، نوافل، حوايج.. أو فواعيل: حواسيب قوارير، قوانين، قواميس، نوافير، نواميس، نياشين.

وهذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة) لا تنون: وضع العلماء قواعـــدَ لكـــل علـــم، ولا تجـــر بالكسرة، لكن بالفتحة: مرت الأمة بجوائح. لكنها تجر بالكسرة إذا اضيفت مثل: لا يعلم ببواطنِ الأمور إلا الله، أو إذا عرفت بأل: يجب الالتزام بالقواعدِ.

3 – وزن فعائل: بلابل، تذاكر، ستائر.. عنادل، عناكب، أو فعائيل: شياطين، صناديق، عصافير.

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

وهذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة) لا تنون: اشتريت تذاكر، ولا تجر بالكسرة، لكن بالفتحة: استمعت لغناء بلابلَ. لكنها تجر بالكسرة إذا اضيفت مثل: أستيقظ على صوت عصافير الصباح، أستيقظ على صوت العصافيرِ.

4- وزن مفاعل: متارس، مشاكل، مناصب، مكاتب، مساجد، مصانع، معامل، مشاغل، منافذ، مدارس، مفاتح.. أو مفاعيل: مفاتيح، مصابيح، مناشير، مناظير، مواعيد.

وهذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة) لا تنون: بنى الجيش متارسَ، ولا تجر بالكسرة، لكن بالفتحة: خصصنا ميزانيةً لبناء مدارسَ. لكنها تجر بالكسرة إذا اضيفت مثل: تفوق طلاب مدارسِ العاصمة، أو إذا عرفت بأل: صمد الجنود في المتارسِ.

5 – وزن أفاعل: أكالب، أقارد، أباعد، أقارب، أو أفاعيل: أساطير، ألاعيب، أكاذيب، أعاجيب.

وهذا النوع فقط حين تكون عناصره (مفردة) لا تنون: زرنا أقاربَ كثيرين. ولا تجر بالكسرة، لكن بالفتحة: سلمنا على أقاربَ مسافرين. لكنها تجر بالكسرة إذا اضيفت مثل: مررنا بأقاربِنا، أو إذا عرفت بأل: سلمنا على الأقاربِ.

المبحث الثالث

الظـــــرف

يُعَدُّ بيتُ امرئ القيسِ من معلقته:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معًا *** كجُلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ مِنْ عَلِ

أشهر مثال للخطأ النحوي، أو ما سماه النقاد – بعد ذلك في العصر العباسي – (الإقواء) والسبب هـــو: أن الصواب هو: من علُ؛ لأن (عل) ظرف، وقاعدة الظرف تقول: إذا كان مفردا: غير مضاف وغير معرف بأل، فإن حكمه الإعرابي هو (البناء على الضم) كما هو قوله تعالى { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِـــن بَعْدُ }(الروم4).

إذن امرؤ القيس أخطأ لما جر (عل) بالكسرة، ولكن هذا يجوز كضرورة شعرية لا غيـــر.. والعـــرب تقول: جئتك من علُ[1].

والظرف – بنوعيه: الزمان والمكان – فقط حين يكون (مفردا) لا يعرب بل يبنى على الضم [2] كمـــا هي الآية وكذلك قوله تعالى {أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا} الحديد10، ولأنه مبني على الضم فلا يجر بالكسرة أيضا – ولا حتى بالفتحة – بل يبقى مضموما.. ولا يعرب إلا إذا أضيف كقوله تعالى {فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ} (الجاثية23).

وتقدير الكلام من قبل ذلك ومن بعده (3) أما بن عصفور (4) فله رأي مختلف قليلا هو:

1- إن كان المحذوف معرفة، يبنى على الضم كقوله {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ} الروم4، أي: مـــن قبل الغلَب ومن بعده.

2- وإن كان نكرة، لم يُبْن:كبيت امرئ القيس المعروف.. والسامرائي كذلك يرى نفس الرأي (5).

(1) ينظر: الأصول لابن السراج: 1/ 51

[2] ينظر: شرح ابن عقيل 3/ 74

(3) ينظر: الخصائص لابن جني2/ 363

[4] ينظر: المقرِّب ومعه مُثُل المقرِّب: 289

[5] معاني النحو 3/ 167

ISSN: 2664-5831(print), 2664-584X(online)

الخاتمة:

توصل البحث لنتائج أهمها:

1- المفرد – في علم الصرف، الذي أقسامه التثنية والجمع – يختلف عن المفرد في علم النحو، الذي يعني: غير المعرف، وغير المضاف.

2- ظاهرة المفرد هي سبب: حذف ياء اسم المنقوص، والممنوع من الصرف، وبناء الظروف على الضم.

3- أن تعريف المنقوص بأنه "المنتهي بياء" تعريف خاطئ، والصواب: أنه المحذوفة منه الياء.

4- ياء المنقوص لا تحذف في ثلاث حالات: اسم العلَم، المصطلح، العلامة والماركة التجارية.

5- بسبب عدم معرفة النحاة القدامى باللغات السامية – خاصة اليمنية القديمة: السبئية الحضرمية عجزوا عن تقديم تفسير (مقنع) للمنع من الصرف.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر والمراجع العربية

1- أسرار العربية، عبدالرحمن أبو البركات الأنباري (ه.577) تحقيق: محمد بهجت البيطار (1957) دمشق: المجمع العلمي العربي (ط. 1).

2- الأصول في النحو: أبو بكر محمد المعروف بابن السراج (316هـ) تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي (1996) بيروت، مؤسسة الرسالة (ط. 3).

3- إيضاح شواهد الإيضاح: (هـ).

4- الإيضاح في علل النحو: عبدالرحمن الزجاجي (337 هـ) تحقيق: د. مازن المبارك (1979) بيروت: دار النفائس (ط. 3).

5- الخصائص: ابن جني (392 هـ) في النحو: تحقيق: محمد علي النجار: (1952) القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

6- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) تحقيق: مجموعة محققين (2008) القاهرة: دارس السلام (ط.1).

7- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي (749 هـ) تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان (2008) القاهرة: دار الفكر العربي.

8- الحدود في النحو: علي بن عيسى الرماني (384 هـ): منشور في مجلة (المورد) العراقية (1995) بتحقيق: بتول قاسم ناصر، العدد الأول: (31- 47).

9- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (769 هـ) تحقيق: محيي الدين عبدالحميد (1980) القاهرة الناشر: دار التراث، دار مصر للطباعة (ط. 20).

10-شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (672 هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون (1990) القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (ط. 1).

11-شرح المفصل: يعيش ابن يعيش (643 هـ) قدم له د. إميل يعقوب (2011) بيروت: دار الكتب العلمية (ط.1).

12-طبقات النحويين واللغويين: الزَّبيدي (379 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (1966) القاهرة: دار المعارف (ط. 2).

13-الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر: د. أحمد المعصراوي (2009) القاهرة: دار الإمام الشاطبي، مركز المعصراوي للدراسات القرآنية وتحقيق التراث.

14-كتاب سيبويه (أربعة أجزاء) تحقيق: عبدالسلام هارون (1988) القاهرة: مكتبة الخانجي ط: 3.

15-اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994.

16-لغة قريش: د. مختار الغوث (1997) الرياض (ط.1).

17-معاني النحو: د. فاضل السامرائي (2000) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: الأردن.

18-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)الشاطبي (790 هـ) تحقيق د. محمد البنا الجزء 8 (2007) جامعة أم القرى.

19-المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي (669 هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض (1418 هـ) بيروت: دار الكتب العلمية (ط. 1).

20-المقصور والممدود، ابن ولاد المصري (332 هـ) تحقيق: بولس برونله (1900) لايدن (ط.1).

21-الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، د. إميل يعقوب (1992) بيروت: دار الجيل (ط.1).

22-الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د. عبدالعزيز علي سفر (2000) جامعة الكويت.

23-الممنوع من الصرف – معجم ودراسة، د. أدما طربية (2001) مكتبة لبنان (ط. 1).

24-المنثور في القواعد، الزركشي (794 هـ) تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود (1982) الكويت: وزارة الأوقاف (ط1).

25-المنقوص والممدود، الفراء (206 هـ) تحقيق: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي (1967) القاهرة: دار المعارف ط. 3.

ثالثا: الدوريات والرسائل الجامعية الأكاديمية:

1- أحكام الاسم المنقوص في العربية: د. علي محمد الشهري: مجلة آداب البصرة (2021) العدد 96.

2- صرف الممنوع من الصرف: صالح فليح زعل المذهان: رسالة ماجستير (2010) جامعة الشرق الأوسط: الأردن، غير منشورة.

3- ظواهر لغوية: بين العربية الفصحى واليمنية القديمة: رصين صالح الرصين: رسالة دكتوراة: جامعة عين شمس 2013 غير منشورة.